https://doi.org/10.61353/ma.0250001

مسألة التعددية الحزبية
في الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف

The Issue of Party Pluralism in Extremist Islamic Political Discourse

أ.م.د. عبد السلام شهيد عجمي
كلية الإعلام – جامعة ذي قار
abdulsalam2976@utq-edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/2/3 تاريخ ارجاع البحث 2026/2/18 تار يخ قبول البحث 2026/3/14

يعد الخطاب المتطرف من أهم العقبات الرئيسة التي تحول دون انفتاح الفكر الإسلامي المعاصر على الآخر، بغرض نشر رسالة الإسلام السمحاء. كما أن هذا الخطاب ينعكس سلباً على واقع المجتمعات الإسلامية من حيث إشاعة ثقافة التعصب والكراهية وتكريس ظاهرة الجمود والتزمت الفكري. لذلك جاءت هذه الدراسة التي تحمل عنوان (مسألة التعددية الحزبية في الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف) للإحاطة بحيثيات الخطاب الإسلامي المتطرف تجاه مسألة التعددية الحزبية، وما يمكن أن يفرزه ذلك الخطاب من انعكاسات سلبية على الواقع السياسي، والاجتماعي للبلدان، والمجتمعات الإسلامية.
الكلمات المفتاحية: التطرف، التعددية الحزبية، الفكر الإسلامي.

This study, concerned by "Multi-party in extremist Islamic political speech," came from an introduction, three topics and a conclusion: the first section concerned the concept of extremism, causes, characteristics of it; the second section appropriated the concept of party pluralism and the extremist Islamic speech towards the issue of party pluralism. Finally, the study reached a set of results about the subject matter.
Keywords: Extremism, Party Pluralism, Islamic Speech.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

المقدمة

يعد الخطاب المتطرف أحد أهم العقبات التي تحول دون انفتاح الفكر الإسلامي على العالم كله من أجل نشر رسالة الإسلام السمحاء. كما أن هذا الخطاب يلقي بظلالاته السلبية على واقع المجتمعات والبلدان الإسلامية، وذلك من حيث إثارة الفوضى والاضطراب وعدم الأمان، وإشاعة ثقافة الكراهية وعدم التسامح، وتكريس ظاهرة الجمود والانغلاق الفكري، وتهميش دور العقل، ومصادرة الرأي الآخر.

وبقدر تعلق الأمر بمعاينة هذا الخطاب لمسألة التعددية الحزبية وعلاقته بها، فإن هذا الخطاب يرى في تعدد الأحزاب مدخلاً لتمزيق وحدة الأمة وتفريق شملها وشق عصاها. وعلى ذلك، فإن هذه الرؤية تقوم على وجه أحادي لفهم الإسلام، وتعدّه فهماً نهائياً منغلقاً ومطابقاً لمراد الشارع. ومن ثم، يصبح من الواجب الالتزام به، لأنه يعني الالتزام بالدين، وكل خروج عنه هو خروج عن الدين وانسلاخ عن ملة الإسلام. إن هذا التصور بلا شك لا يعكس حقيقة الإسلام القائمة على منهج الوسطية والاعتدال، والإيمان بحقيقة أن التنوع والتعدد والتباين والاختلاف ما هي إلا سنة كونية لا يمكن تجاوزها أو القفز فوق واقعها الوجودي.

أولاً: أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في نقطتين رئيستين:

الأولى: إنها جاءت لتسلط الضوء على الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف تجاه مسألة التعددية الحزبية، وكيف يمكن أن يساعد ذلك في الدفع نحو إجراء مراجعة تقويمية تسهم بقدر ما في تحجيم وإضعاف تأثير هذا النوع من الخطابات على الساحة الإسلامية.

الثانية: إنها بينت أن التعددية الحزبية تعد ركيزة أساسية لا يمكن أن تقوم الديمقراطية من دونها. وعلى ذلك، فإن رفض الحزبية يشكل مدخلاً رئيساً لإعاقة قيام نظام ديمقراطي يعكس إرادة المجتمعات العربية والإسلامية، ويعبر عن تطلعاتها المشروعة في قيام أنظمة سياسية تتجاوز حالة التفرد بالسلطة واحتكارها.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة عن تساؤل رئيس يدور حول:

- ما هي أبرز الرؤى والتصورات التي ساقها الفكر السياسي الإسلامي المعاصر في إطار خطابه المتطرف تجاه مسألة التعددية الحزبية؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الأساس أسئلة فرعية حاولت هذه الدراسة الإجابة عنها، تدور لبيان:

- ما المقصود بالتطرف، وما هي أسبابه، وآثاره، وسمات خطابه؟
- وما المقصود بالتعددية الحزبية؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

ثالثاً: فرضية الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أنّ (الخطاب المتطرف في الفكر الإسلامي المعاصر، لا يقتصر في تزمته على الجانب الدينيّ، أو الفكريّ فحسب، بل يتعداه إلى جوانب أخرى، وفي مقدمتها الجانب السياسيّ، إذ عبر هذا الخطاب عن اعتراضه وممانعته للتعددية الحزبية، وذلك بغرض الحيلولة دون إقامة أحزاب وتجمعات سياسية في البلدان والمجتمعات الإسلامية).

رابعاً: منهجية الدراسة:

انطلاقاً من حقيقة مفادها أنه لا يمكن الاعتماد على منهج واحد عند البحث في موضوع معين، وأن المناهج العلمية تكمل بعضها الآخر، فقد تم الاستعانة بعدة مناهج في ثنايا هذه الدراسة. إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح بعض المفاهيم التي تناولتها الدراسة، ومنها مفهوم التطرف، والتعددية الحزبية. كما تم الارتقاء إلى المنهج التحليلي لشرح وتفسير وتوضيح بعض الأفكار الواردة في دراستنا هذه. علاوة على ذلك، تم الاستعانة بالمنهج المقارن، وذلك عن طريق مقارنة التصورات، والرؤى الفكرية المتطرفة تجاه مسألة التعددية الحزبية برؤى فكرية أخرى معتدلة وسطية وجهت ردوداً ووجهات نظر نقدية للأفكار المتطرفة التي يحملها الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف.

خامساً: هيكلية الدراسة:

لإثبات فرضية الدراسة، تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسين؛ تضمّن المبحث الأول دراسة التطرف عن طريق ثلاثة مطالب، تناولت مفهوم التطرف، وأسبابه وآثاره، وأبرز سمات خطابه. في حين خُصِّص المبحث الثاني لتحليل الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف وموقفه من مسألة التعددية الحزبية، عن طريق مطلبين: الأول مفهوم التعددية الحزبية، والثاني الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف من هذه المسألة. وتلي ذلك خاتمة الدراسة، التي تضمّنت أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، فضلًا عن مجموعة من المقترحات .

المبحث الأول

التطرف: (مفهومه، أسبابه وآثاره، وسمات خطابه)

المطلب الأول: مفهوم التطرف

يعدّ مفهوم التطرف من المفاهيم التي يصعب تحديدها، نظراً لما يشير إليه المعنى اللغوي للتطرف من مجاوزة حد الاعتدال (الحقيل، 2000، صفحة 42). فحد الاعتدال نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لنسق القيم السائدة في كل مجتمع. فما يعتبره مجتمع من المجتمعات سلوكاً متطرفاً، من الممكن أن يكون مألوفاً في مجتمع آخر. إذن، فالاعتدال والتطرف مرهونان بالمتغيرات البيئية، والحضارية، والثقافية والدينية ،والسياسية التي يمرّ بها المجتمع (الحقيل، 2000، صفحة 43).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

ومع ذلك، فإن هذه الصعوبات لم تشكل حائلاً دون إصدار تعريفات تتعلق بهذه الظاهرة. فذهب البعض إلى تعريف التطرف على أنه: تبني قيم ومعايير مختلفة، قد يصل الدفاع عنها إلى الاتجاه نحو العنف في شكل فردي، أو سلوك جماعي منظم، بغرض إحداث تغيير في المجتمع، وفرض الرأي بالقوة على الآخرين (المحمدي، 2006، صفحة 23). في حين عرفه آخرون على أنه: الإفراط، والغلو، والتشدد والتزمت، سواء في الفكر، أم السلوك، أم كليهما معاً، وهو مرتبط بالجمود العقلي (الدوغمائية) والانغلاق الفكري (Marzouk, 2023, p. 337)، وهذا هو في الواقع جوهر الاتجاه العام الذي تتمحور حوله كل الجماعات المسماة متطرفة. إذ إن التطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات، أو آراء تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة. كذلك عرفه طرف ثالث بأنه: عدم التسامح مع الغير، كيفما كانت هويته وملته وطائفته المذهبية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الفكرية، أو الدينية (الشريفي، 2019، صفحة 213). كما ذهب طرف رابع إلى تعريف التطرف على أنه: تمام التأييد لموضوع ما، أو المعارضة لموضوع ثان. ولهذا، فإن التطرف ليس مرتبطاً بالعقائد الدينية فحسب، بل هو ممتد إلى توجهات الإنسان في علاقاته الاجتماعية، والأسرية كافة (عبد الله وإبراهيم، 2025، صفحة 135).

يتضح مما تقدم أن التطرف هو عدم تقبل ثقافة الآخر، أو دينه، أو عرقه، أو نهجه السياسي. وتكون وسيلة المتطرف فرض أفكاره ومعتقداته وقيمه على الآخرين بالإكراه، حتى لو تطلب الأمر استعمال العنف لتمرير هذه الأفكار والمعتقدات، ممّا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين.

المطلب الثاني: أسباب التطرف وآثاره

أولاً: أسباب التطرف:

للتطرف جملة أسباب، يمكن ذكر أهمها وكما يأتي:

1. الجهل أو الخطأ في فهم المقاصد الشرعية والأوامر الإلهية وتنزيل النصوص على غير مرادها. وهذا الجهل ناتج عن غياب الوعي الدينيّ، والفهم العميق للنصوص الشرعية، وربما يؤدي ذلك إلى الجرأة على الأحكام الشرعية ومعالجة النوازل من غير أهل الاختصاص، ودون فهم للنصوص الشرعية ومعرفة الأحكام والإلمام بأسرار اللغة، أو الرجوع لمن شاهد التنزيل وفهم التأويل (عبد الأمير، 2025، الصفحات 407-408).
2. التأزم الفكري. فالعالم الإسلامي يحتويه تياران على طرفي نقيض:

- **التيار الأول**: هو التيار العلماني، الذي يمارس تطرفاً واسعاً بإصراره على نقل التجربة الغربية، بل على استنساخ المجتمعات الغربية في دار الإسلام، وبناء الحياة على أساس مادي غير مرتبط

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

بالأصول الشرعية ولا حتى بالموروثات الاجتماعية الفاضلة، فهي من وجهة نظره عوائق كبرى عن التقدم والحضارة والرقي.

- **التيار الثاني**: تيار مضاد، فهو يعرض كل أشكال المدنية الحديثة، ويرى أنها تقطعه عن رب العالمين، فهي طريق للإفساد في الدين، ومن شأنها أن تجعل الإنسان وصولياً أنانياً يعيش لنفسه فقط.

3. التهتك المجتمعي المتمثل في غياب دور الأسرة والمدرسة والحواضن التربوية في كثير من النواحي، مما ينتج عنه الكثير من الأمراض النفسية والانحرافات العديدة. وقد أكدت العديد من الدراسات أن جنوح الشباب إلى التطرف يرجع إلى أسباب نفسية، ومن أهمها: عدم إشباع الحاجات الضرورية، أو النمو المضطرب للذات، أو الشعور بالعجز عن تحقيق ذواتهم وإيجاد الدور المناسب لهم في المجتمع (عبد الأمير، 2025، الصفحات 407-408).
4. وسائل الإعلام التي تضخ زخماً هائلاً من المواد الفاسدة، سواء الفضائيات، أم الشبكة العنكبوتية، أم المجلات والصحف وغيرها، وغياب الرؤية الإصلاحية البنائية لدى هذه الوسائل في حمى تنافسها على كسب المشاهدين (المعايطة، 2020، صفحة 13).
5. الافتقار إلى وجود مرجعيات دينية موثوقة.
6. غياب دولة المؤسسات ودولة القانون والمواطنة، وسيادة الدولة الشمولية التي تتجر بالدين والسياسة معاً، وتحارب الرأي الآخر المختلف عن توجهاتها الدينية، والثقافية، والاقتصادية وغير ذلك (المعايطة، 2020، صفحة 11).
7. تنامي الاتجاهات الرافضة للسلطة، مما يؤدي إلى تعزيز الطائفية والاتجاهات المعاكسة والمتطرفة، والتي غالباً ما تظهر بصيغة دينية (المعايطة، 2020، صفحة 13).
8. أزمة التنمية، والتي من أبرز مؤشراتها التضخم والبطالة، وتدني مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين، وعدم التناسب بين الزيادة في الدخول وارتفاع الأسعار (الشريفي، 2019، صفحة 297).

مما تقدم، يتضح أن معظم الأسباب الكامنة وراء ظهور التطرف تتمحور حول غياب الفهم العميق للنصوص الدينية، وقلة الوعي، وامتلاك نظرة متشددة للدين. يضاف إلى ذلك غياب دور الأسرة في غرس القيم الإيجابية عند الفرد، والتي من شأنها أن تعزز الثقة بالنفس، وتسهم في بناء مجتمع نموذجي خالٍ من أي أمراض ثقافية واجتماعية في المستقبل.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثانياً: آثار التطرف:

ويمكن إيجاز أهم الآثار المترتبة على التطرف بالنقاط الآتية:

1. يمثل التطرف حنيناً إلى الماضي والعودة إلى الوراء، أي أنه يكون دائماً ذا منحى رجعي، أو محافظ على أحسن الأحوال. ومن ثم، فإنه يجر العلاقات الاجتماعية إلى أوضاع بآلية لا تلائم العصر ومتطلباته المتجددة (الحقيل، 2000، صفحة 68).
2. يرتبط التطرف بالتعصب الأعمى والعنف، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صراعات مدمرة داخل المجتمع.
3. يرتبط التطرف بالتدهور الفكريّ، والثقافيّ، والعلميّ، والفنيّ، وهذا يعني أن التطرف هو قتل للإنسان باعتباره كائن مبدع وخلاق (وزارة الأوقاف المصرية، 2025).
4. توقف عجلة التنمية والتأثير السلبي على اقتصاد المجتمع.
5. شيوع ثقافة عدم الاعتراف بالآخر (الشريفي، 2019، صفحة 297).
6. انتشار أفكار وسلوكيات تخالف قيم ومبادئ المجتمع.
7. زعزعة الأمن وانتشار الرعب، والخوف، والإرهاب (الشريفي، 2019، صفحة 297).

المطلب الثالث: سمات الخطاب الإسلامي المتطرف

بالإمكان تلمس أهم سمات وخصائص الخطاب المتطرف على النحو الآتي:

أولاً: التكفير:

أولى سمات الخطاب الإسلامي المتطرف وأخطرها، التكفير. إذ ظل هذا المبدأ محايثاً للخطاب المعاصر، يكمن أحياناً ويظهر حيناً آخر، ويمثل عنصراً أساسياً في بنية ذلك الخطاب (أبو زيد، 2007، صفحة 19).

وإذا كانت فكرة التكفير قد بدأت تاريخياً مع الخوارج، بعد أن كانوا فرقة مؤدلجة تلغي الإسلامية بمستوياتها كافة عن المجتمع حكماً، وتخرج عليه بالتنظير، أو بالعمل المسلح بوصفه مجتمعاً كافراً، وتستحل دمه وماله وعرضه، فإن الخوارج لم يكونوا حالة مستثناة، أو حالة عابرة طواها الزمن، وإنما هي حالة ملازمة للمجتمع المتدين وموجودة باستمرار كجزء من إفراز الحالة الإسلامية. فالخوارج القدامى خرجوا من صميم المجتمع، ولكنهم انقلبوا عليه تكفيراً وتقتيلاً (الخزعلي، 2022، صفحة 90).

وفي العالم العربي والإسلامي المعاصر، يرجع العديد من الباحثين جذور التطرف الديني إلى سيد قطب وحكمه بارتداد المجتمع عن الإسلام، وترديه في الجاهلية لرفضه حاكمية الله وتفضيله حاكمية البشر، ودعوته إلى تكوين الجماعة المؤمنة التي تنفصل عن هذا المجتمع الجاهلي شعورياً، وتسعى إلى تغييره جذرياً بالوسائل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

كافة، سلمية كانت، أو غير سلمية. إذن، ينفي قطب وجود الأمة المسلمة، فلا يراها قائمة في أي مكان من الأرض، فقد انقطع وجودها – بحسب رأيه – منذ انقطاع الحكم بشريعة الله من فوق الأرض جميعاً (الخزعلي، 2022، الصفحات 90-91).

ويمكن القول إن سيد قطب بلا شك تأثر بنصوص عبد الأعلى المودودي، فهو مودودي التوجه والتفكير. وإن هناك تواصلاً فكرياً يمكن ملاحظته، ليس عن طريق تكرار مفاهيم ومصطلحات واحدة، كالحاكمية والجاهلية، بل عن طريق المضامين والتعبيرات المتشابهة في معظم الأحيان. لكن ما يميز قطب أنه أعطى لمفاهيم المودودي بعداً حركياً، وذهب بها إلى المدى الأقصى، فحكم بكفر الأمة وليس المجتمع وحده والدولة فقط، دون تردد (الخزعلي، 2022، صفحة 91).

ثانياً: التمسك بحرفية النص:

يتمسك الخطاب الإسلامي المتطرف بالقراءة الحرفية للنص وعدم مراعاة الواقع أو ما يسمى بـ "فقه الواقع" والمستجدات التي تطرأ على الحياة (العارضي، 2013، صفحة 141). ويترتب على تلك الدوغمائية للقراءة الحرفية للنص نتائج عدة، منها:

1. رفض الاجتهاد والتجديد، وذلك بدعوى أن ذلك يفتح باب الحكم بالهوى، في حين يفترض بالمؤمن الصالح أن يكون متبعاً لا مبتدعاً. والخطاب الإسلامي عندما ينفي الاجتهاد ويقيده، فإنه يفسح المجال لنفي التعدد وتثبيت الواقع طبقاً لما يطرحه هو من اجتهادات (الخزعلي، 2022، الصفحات 92-93).
2. الانغلاق الفكري وتهميش دور العقل. فالخطاب المتطرف يقوم بالتقاط المعاني والأفكار وغيرها من الإثارات الفكرية من سلة التراث، بحكم انكفائه عليه بشكل شبه مطلق، في الوقت الذي لا يعي هذا العقل أهمية امتلاك الموضوعية العلمية. ولذلك، فإنه لا يستطيع اقتناص الحقائق الأصيلة من التراث، لأنه لا يخضعها لعمليات عقلية اجتهادية تتساوق مع مستجدات الحياة وتطوراتها المستمرة (العارضي، 2013، صفحة 147).
3. الحاكمية الشاملة، والتي تعني تفرد الله عز وجل بالحق في التشريع المطلق، فلا حلال إلا ما حله الله، ولا حرام إلا ما حرمه الله، وليس لأحد أن ينازع الله في هذا الحق (الخزعلي، 2022، صفحة 98). إن أبرز ما تتضمنه هذه الفكرة هو التوحيد بين الألوهية والحاكمية الشاملة المطلقة في كل شؤون الحياة، وتنتهي باختزال الإنسان في بعد العبودية، الأمر الذي يفضي إلى إلغاء فاعلية العقل. فوضع الإنساني مقابل الإلهي والمقارنة الدائمة بين المنهج الإلهي ومناهج البشر تؤدي إلى عدمية الجهود الإنسانية، وحصر مساهمة البشر في تنفيذ النصوص (الخزعلي، 2022، صفحة 98).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

ثالثاً: التفسير التآمري للأحداث:

يسيطر على الخطاب الإسلامي المتطرف وعي "مؤامراتي" يصور العالم كله منخرطاً في مؤامرة مخططة ومرسومة ضد الإسلام. فيرى "سعيد حوى" أن الدول العالمية والكتل العالمية والقوى العالمية كلها ضد الإسلام. ويتفق "حوى" في ذلك مع "سيد قطب" الذي يؤكد أن الشرق والغرب كلاهما إنما (يتنازعان علينا، على هذه الفريسة التي هي نحن) (باروت، 1994، صفحة 148).

بهذا المعنى، فإن الخطاب الأصولي السائد يفسر كل الأحداث الجارية في العالم الإسلامي على أنها تدور في ضوء المؤامرة على الإسلام والعالم الإسلامي، وإلغاء الاعتبارات الأخرى كافة، مثل المصالح السياسية والعلاقات الدولية. وإن الحدية التي يتسم بها هذا الخطاب دعته إلى أن يواجه كل الأفكار الوافدة من الآخر – الغربي – كالحداثة والديمقراطية والتعددية السياسية، بوصفها أسلوباً جديداً في الحرب ضد الإسلام.

رابعاً: النزعة الإقصائية وإلغاء الآخر:

يركز الخطاب المتطرف في أدبياته على كراهية الآخر من المسلمين وغير المسلمين، إلا من اتبع مذهبه وسار على نهجه. وهذا يعني أن من يتبنون هذا الخطاب ويشيعونه يعدون أنفسهم هم الموحدون الحقيقيون فقط، وغيرهم إما من الكفار، أو من أهل الشرك والضلال (العارضي، 2013، صفحة 142). ولا شك أن تلك المقولات ستكون هي الدافع والمحرك الحاسم في السلوك الإرهابي، وهي التأسيس المبدئي لأنماط التفكير الإرهابي في ظل الجدلية الفكرية التي تطبع فعل الإرسال والتلقي (عبد الحميد، 1999، صفحة 149).

خامساً: الماضوية وتقديس التراث:

إن من أكبر إشكاليات الخطاب الإسلامي المتطرف هو أن المثال الذي يسعى إليه دعاته ومؤيدوه، لا يتحقق وجوده في الحاضر، والمستقبل بفعل الجهد الإنساني، وإنما هو قار في الماضي. ومن ثم، فإن التقدم عند هؤلاء ليس في السير نحو المستقبل، وإنما في العودة إلى الماضي. ومثلهم الأعلى نظرياً هو الإيمان المطلق بكمال الماضي. وهذا يعني من الناحية العملية، الخضوع للمرجعيات السياسية، أو الدينية، أو الاجتماعية التي تمثله، بغض النظر عن صدق ووثاقة بعض تلك المرجعيات. وكذلك تجاهل التغييرات، والتطورات التي انتابت الفكر الإنساني عبر مراحله التاريخية المتعاقبة وصولاً إلى العصر الحالي (الحسناوي، 2020، صفحة 149).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

المبحث الثاني

الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف ومسألة التعددية الحزبية

المطلب الأول: مفهوم التعددية الحزبية

التعددية لغةً مأخوذة من الجذر اللغوي (عدد)، والعد أي الإحصاء، والعديد يعني الكثرة. يقال: ما أكثر عديد فلان، وبنو فلان عديدُ الحصى والثرى إذا كانوا لا يحصون كثرة، فلا يحصى الحصى والثرى، أي هم بعدد هذين الكثيرين. والعد: الكثرة، يقال: إنهم لذو عدّ وقبض (ابن منظور، د.ت، الصفحات 281-283).

وفي اللغة الإنجليزية، تعطي الكلمة (Pluralism) معنى التعددية، أي الإقرار بتعدد السلطات في الحكم (إبراهيم، 2007، صفحة 8).

وعلى المستوى الاصطلاحي، فإن التعددية تشير إلى التنوع، والاختلاف في وجهات النظر، والمواقف حول نهج، أو فكرة، أو ظاهرة معينة (Forga.com، 2025). بمعنى أن التعددية تقوم على رفض الأحادية، أي رفض أن ثمّة مبدأً غالباً واحداً، أو القول بأن الحقيقة كل عضوي واحد، ما يعني تنوع البشر والأحداث والظواهر في الكون من حيث عدم التعبير عن طبيعة، أو حقيقة واحدة مطلقة (كريم، 2006، صفحة 59). وهناك من ينظر إلى التعددية على أنها ترتيبات، أو إجراءات لمؤسسات معينة في المشاركة وتوزيع السلطة الحكومية (إبراهيم، 2007، صفحة 9).

وبلا شك، فإن أفضل سبيل للتعبير عن التعددية في مجتمع ما هو الاعتراف بوجودها، وفتح سبل العمل السياسي المشروع أمامها. وهذا الاعتراف يتجسد في حق القوى المعبرة عن التعدد بتشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوى الضغط، للتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها بشكل علني مشروع (إبراهيم، 1989، صفحة 15).

فالحرية السياسية تؤكد على أن الحزبية هي جزء مهم من التعددية السياسية، والتي تحتم وجود قيم وأفكار ومؤسسات متعددة في النظام السياسي، والتنافس المفتوح بينها، ودون أية قيود سوى القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على الاحتكام إلى الناخبين عبر صناديق الاقتراع (كريم، 2006، صفحة 60).

إن الربط بين التعددية الحزبية والديمقراطية نجده موضع تأكيد عند "كلسن" إذ يقول: (إن من الوهم والرياء القول بأن الديمقراطية ممكنة دون أحزاب سياسية). وهذا ما أكده أيضاً "مارسيل فانس" بقوله: (فلا يمكن وجود ديمقراطية دون أحزاب) (الهاشمي، 1990، صفحة 40). كما يعد معظم الباحثين والكتاب التعددية الحزبية واحدة من ثلاث آليات رئيسة للديمقراطية، وهي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

1. حرية تشكيل الأحزاب، والمنظمات، والجمعيات السياسية بدون قيود، وهذه الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي.
2. تداول السلطة عن طريق انتخابات حرة تنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها، وهذه الآلية المتعلقة بالنظام السياسي.
3. منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياساً لاحترام حقوق الإنسان، وهذه الآلية المتعلقة بالنظام القانوني (عبد المجيد، 1990، صفحة 51).

ووفقاً لذلك، تعد التعددية الحزبية إحدى الشروط الأساسية للديمقراطية. كما أنه في ظل غياب الديمقراطية، تتحول التعددية إلى مجرد القبول بالمجموعات المتنوعة – دينية، اجتماعية، سياسية – وقد لا تكون هذه متماسكة في جسم الأمة. وعليه، يساوي البعض الديمقراطية بالتعددية من الناحية السياسية والاجتماعية (إبراهيم، 2007، صفحة 27).

وهكذا ترتبط الديمقراطية بوجودها بتعدد الأحزاب السياسية التي تعدّ انعكاساً لوجود الجماعات المتعددة ذات القيم والأهداف والمصالح المختلفة، والتي تسعى من خلال أحزابها، أو تنظيماتها الأخرى إلى تحقيق تلك القيم والأهداف والمصالح عبر الضغط على السلطة السياسية، أو المشاركة فيها. إذ يمكن أن نذهب إلى القول إن الديمقراطية لا تقوم إلا مقترنة بالأحزاب، وإذا كانت الديمقراطية منتظماً، فإنه يتأتى عن وجود الأحزاب ويرتكز إليها (كريم، 2006، صفحة 61).

المطلب الثاني: الخطاب السياسي الإسلامي المتطرف ومسألة التعددية الحزبية

لقد طرح دعاة الخطاب الإسلامي المتطرف رؤيتهم الرافضة للتعددية السياسية انطلاقاً من فكرة مفادها أن (التعددية الحزبية غير مشروعة في ظل الدولة الإسلامية، ولا تتسع لها الشريعة الإسلامية كونها تتنافى مع أصول وقواعد الشريعة الإسلامية وأهدافها ومآلاتها) (العبيدي، 2008، صفحة 75)، كما يزعمون.

فقد ذهب "رشيد رضا" في تفسير المنار إلى أن (النصوص القرآنية توجب على المسلمين الوحدة والابتعاد عن التفرق والتشتت والانسياق وراء المذاهب والفرق المتعددة، مما يؤدي إلى زوال وحدة الأمة الإسلامية، وهي معقد العز والقوة) (العبيدي، 2008، صفحة 76).

ويقف "حسن البنا" موقف رفض متشنج من التعددية السياسية عموماً، ومنها في مصر بخاصة، وذلك لسببين: **أولهما:** يتعلق بآثار ونتائج الحزبية في الاجتماع الوطني (بلفريز، 2004، صفحة 141). إذ يعتقد البنا أن الحزبية قد أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم، وعطلت مصالحهم، وأتلفت أخلاقهم، ومزقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الأثر. وعليه، فالحزبية — في ما يرى — لم تكن أكثر من استثمار

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

سياسي لبناء النفوذ الشخصي، ولم تعد لها من وظيفة سوى تعطيل الإنتاج، وإلهاء الناس، وإفساد القيم، وتمزيق النسيج الاجتماعي الموحّد بفكرة الأمة، والجماعة. وهي لذلك لم تعد لها فائدة ترجى (بلفريز، 2004، صفحة 141).

وثانيهما: يتعلق بما يعتقد أنه مجافاة من الحزبية لفكرة وحدة الأمة في الإسلام، وتهديد بالفتنة في نظامه (بلفريز، 2004، صفحة 141). إذ يرى البنا أن (هناك فارقاً بين حرية الرأيّ، والتفكير، والإبانة، والإفصاح، والشورى، والنصيحة – وهو ما يوجبه الإسلام – وبين التعصب للرأيّ، والخروج على الجماعة، والعمل الدائب على توسيع هوة الانقسام في الأمة، وهو ما تستلزمه الحزبية ويأباه الإسلام ويحرمه أشد التحريم) (بلفريز، 2004، صفحة 142).

وبدوره يرفض "سيد قطب" التعددية السياسية، ويعوض عنها بالطليعة الإسلامية التي تقوم بمهمة إنقاذ المجتمع. إلا أن كل جماعة أيديولوجية، أو نظام لا يقوم على الشريعة الإسلامية، فلن يسمح له بالعمل في المجتمع الإسلامي. أما الأقليات الدينية، فيسمح لها قطب بممارسة الشعائر الدينية، لكن لا حقوق سياسية لها، سواء في تشكيل الأحزاب، أو الطليعة. كما يربط قطب ما بين حرية التعبير والمعايير التي يضعها الفهم الأيديولوجي للإسلام، فكل المجتمعات والأحزاب التي لا تتوافق مع هذا الفهم هي جاهلية (الموصلي، 2007، صفحة 123).

إنّ شأن سيد قطب في هذا السياق شأن كل الذين عجزوا عن التفاعل الإيجابي مع الآخر، فالإسلام الملاذ بهذا المعنى لا يمكنه إلا أن يقطع الصلات الحية مع الواقع الموضوعي، ويطوح بصاحبه خارج شروط التاريخ وإكراهات الواقع. وهو على نحو من الأنحاء باب ينفتح على الخطو نحو التعصب والكراهية والإلغاء. وبصورة مشابهة، يذهب مؤسس (جماعة المسلمين) المعروفة بـ "التكفير والهجرة" مصطفى شكري، والقريبة آراؤه جداً من آراء سيد قطب، إلى عدم مشروعية التعددية السياسية، ويطالب بالالتزام التام بالقرآن والسنة النبوية. فالنصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية هي الأسس الوحيدة التي تؤسس للمشروعية والحقيقة. لذا، فإن الحكومات تنتهك حاكمية الله تعالى، وأن الهجرة لتأسيس المجتمع الإسلامي هي فريضة دينية، وأن المجتمع الذي يؤسس في الانعزال عن الآخرين واستبعادهم هو المجتمع الإسلامي الحقيقي (الموصلي، 2007، الصفحات 77-78).

ويرى "صالح سرية" – الذي وقع تحت تأثير خطاب سيد قطب المتشدد وأصبح لاحقاً أمير جماعة متشددة – أن نظام تعدد الأحزاب يعد مدخلاً للفرقة والانشقاق، وتحكيماً للقوى السياسية في مقابل تحكيم الشريعة، وسبباً لعدم الاستقرار السياسي في الدولة الإسلامية، ونظاماً غربياً يرتبط بالتجربة التاريخية الغربية ولا يصلح كآلية للنظام السياسي الإسلامي (بحر العلوم، 2003، صفحة 168).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

إلى ذلك، وانطلاقاً من موقفه الرافض للديمقراطية والمجالس البرلمانية التي اعتبرها نوعاً من الاستعمار الفكري ومصدراً للشرور والويلات على البشرية (الكاتب، 2007، صفحة 72)، رفض "محمد الحسيني الشيرازي" الاعتراف بالتعددية الحزبية التي تقوم في قيادتها على الانتخاب والشورى، ورأى الشيرازي في الأحزاب الإسلامية منافساً خطيراً للمرجعية الدينية، ومحاولة للاستيلاء على القيادة الإسلامية الشرعية. ورفض اعتماد التنظيم الحزبي حتى كوسيلة للوصول إلى السلطة، خوفاً من الوصول إلى حكم الشعب وإقامة البرلمان، وعودة الحياة الغربية تحت ستار الإسلام (الكاتب، 2007، الصفحات 77-78).

أما "صفي الدين المباركفوري"، فيعد التعددية الحزبية حراماً في كتابه "الأحزاب السياسية في الإسلام"، ويجعل من الخلاف السياسي تفرقاً في الدين وتنازعاً في الدين، ويحرم أي لون من ألوان الخلاف حتى الخلاف الفقهي. إذ يرى أن الافتراق والاختلاف هما أكبر مظهر من مظاهر الأحزاب السياسية، بل إن الافتراق والاختلاف هو بنيانها. وإن الافتراق من أي نوع كان، والاختلاف على أي أساس كان، لا يطابق طبيعة الإسلام. ومن ثم، فإن هذه التعددية السياسية وتكوين الأحزاب لا بد أن تجلب على المسلمين المضرة والشر أكثر مما تجلب النفع والخير... وإذا كان الغالب هو المفسدة، فالشريعة ترجح جانب المنع على جانب الجواز (إبراهيم، 2007، صفحة 161). ويذهب المباركفوري ليؤكد أن هناك نصوصاً شرعية مستمدة من القرآن تحذر من جميع أنواع الفرقة، كقوله تعالى: "إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء" (القرآن الكريم)، وقوله تعالى: "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" (القرآن الكريم). ويضيف المباركفوري قائلاً: (إذا قلنا بتكوين الأحزاب السياسية في الإسلام، فالحزب إما أن يجعل الإسلام أساس الولاء والبراء، أو يجعل أمراً آخر غيره. فإن جعل الإسلام هو الأساس، فالإسلام لا يحتاج إلى إقامة حزب آخر أو تنظيم جماعة أخرى، بل هو نفسه يكفي لذلك. وإن جعل أساسهما أمراً آخر غير الإسلام، فإن هذا الأمر في معظم أحواله لا يخلو من أن يكون من أمور الجاهلية... ومعلوم أن الإسلام قد نهى عن الدعوة إليها والانضمام تحت لوائها).

ويسند المباركفوري رأيه من الواقع السياسي المعاش، إذ يرى أن الحزب إذا كان في السلطة، لا يدخر وسعاً في تضليل الشعب وتمويه الحقائق، وإلباس الأخطاء الفادحة لباس الحق والصواب، ويستخدم في سبيل ذلك كل الأدوات الإعلامية المتاحة التي يحتكرها لصالحه، بالرغم من أنها أمانة في يده. ثم يقوم بقمع الأحزاب المعارضة وتكميم أفواهها، وربما يقدم هذه الأحزاب إلى المحاكم في قضايا مفتعلة ولا أساس لها من الصحة. أما إذا كان من الأحزاب المعارضة، فإنه يجهد نفسه في الافتراء على الحزب الحاكم وتشويه سمعته، والهجوم على نشاطاته كلها، ويسعى بجد لإيقاع الحكومة والحزب الحاكم في ورطات وأزمات، ويفرح حين تقع الحكومة في أخطاء، ويعدها رصيداً له في المعركة الانتخابية القادمة (إبراهيم، 2007، الصفحات 162-163).

إن أهم ما يمكن استجلاؤه بوضوح، إذا ما أردنا إجراء معاينة موضوعية تقويمية للخطاب السياسي الإسلامي المتطرف تجاه مسألة التعددية الحزبية، هو أن هذا الخطاب ما هو إلا خطاباً ماضوياً يعيد إنتاج

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

الماضي في الحاضر، واجترار كل أشكاله المألوفة. بمعنى أنه خطاب يرفض التجديد، ولا يقبل المشاريع الفكرية والسياسية والثقافية ذات الطابع التغييري – بغض النظر عن صحتها، أو عدم صحتها – لأنه ببساطة لا يقبل التعايش والتكيف معها، بل ويصر على أن معتقداته وآرائه هي الحق، وغيرها الباطل، ويرتب آثاراً عملية على ذلك تتمثل بإقصاء الآخر وتكفيره (الأسدي، 2011، صفحة 77). كما أن هذا الخطاب يعد خطاباً سلبياً محضاً، كونه لم يقدم البديل المناسب عن أطروحته في رفض التعددية الحزبية، التي تعد لدى مؤيديها ضمانة لردع الدكتاتورية، وصداً لكل أنواع التحكم الانفرادي في العمل السياسي، ومحاولة لحل الخلافات في الساحة السياسية، وعاملاً لتداول السلطة وعدم احتكارها بفرد، أو فئة واحدة، ومجالاً واسعاً للتعبير عن الرأي، ورقيباً على السلطة الحاكمة من التصرفات الخاطئة (بحر العلوم، 2003، صفحة 168).

فضلًا عن ذلك، يرى البعض أن مطلقي هذا الخطاب قد جانبوا الصواب في حكمهم برفض الحزبية، إذ (لا يوجد مانع شرعي في وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص، ولا نص) (بحر العلوم، 2003، صفحة 168) – بحسب تعبير يوسف القرضاوي – الذي يصف في موضع آخر مسألة رفض التعددية الحزبية بحجة الحرص والحفاظ على الوحدة الإسلامية، بأنه ما هو إلا "حلم جميل" تقف دون تحقيقه "صعوبات لا يسهل تذليلها، إلا أن ينقلب البشر إلى ملائكة أولي أجنحة". ويرى أنه يتسبب أحياناً في زيادة الانقسام والفرقة بين المسلمين، وبهذا "تكون المبالغة في الحرص على الوحدة سبباً إلى الفرقة. وأولى من ذلك الاعتراف بتعدد الاجتهادات، وتنوع الأساليب، بناءً على تعدد زوايا الرؤية، والاختلاف في ترتيب الأهداف، وفاعلية الوسائل، وتقدير الأولويات ومدى المعينات والعوائق، إلى غير ذلك، مما يتغير فيها الاجتهاد، أو الفتوى بتغير الزمان ،والمكان والحال والملابسات" (Kurdiu, 2018).

وعلى نحو قريب من ذلك، يذهب الباحث الإسلامي "هشام أحمد" إلى القول بأن التعددية في جوهرها تعني "التسليم بالاختلاف... فالتعددية فكراً وممارسة تفترض التسامح السياسي، والحوار والاعتراف بالآخر: وجوداً ورأياً وتكويناً". ويعبر عن موقفه من "تعددية الأحزاب" بشكل أكثر وضوحاً عندما يقول: "والتعددية السياسية هي في جوهرها اعتراف بمشروعية التعددية الاجتماعية، وحق تكوينات المجتمع في الاختلاف، وبسعي كل منها للدفاع عن مصالحه المشروعة في إطار سلمي يعترف بنفس الحق للتكوينات الأخرى، طبقاً لقواعد يحترمها الجميع، وبلا إخلال بالوحدة الوطنية والتكامل القومي". ويضع في موضع آخر "شرطاً أساسياً" لضبط هذه التعددية هو "عدم مهاجمة مقدسات الأمة وقيمها ومثلها العليا علانية، لأن من شأن هذا الهجوم أن يزيد من تأزم الموقف بين المختلفين" (Kurdiu, 2018).

من هنا، وبلحاظ ما ذكر، يمكننا القول إن الاختلاف – بلا شك – ظاهرة اجتماعية إنسانية طبيعية، والمجتمع ذو البعد الواحد لم يوجد بعد. ومن ثم، فإن المشاركة السياسية تفترض "تعدداً في الأطراف الداخلة في الحياة السياسية، إذ بخلاف التعددية تتحول الحياة السياسية إلى مسرحية يؤديها بطل واحد، وهذا عين الدكتاتورية".

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

وإن أقرب مثال يمكن أن نسوقه للدلالة على التعددية السياسية هو المجتمع الإسلامي الأول الذي ظهرت فيه عدة أحزاب واتجاهات بعد وفاة الرسول الأكرم "عليه الصلاة والسلام". ولعل أوضح مصداق على ذلك هو موقف الإمام علي "عليه السلام" مع الخوارج، وهم – باعتراف العديد من الباحثين والكتاب – يمثلون المعارضة السياسية الأولى أو الحزب السياسي الأول في الإسلام، وقد كان حزباً عنيداً يقوم على أصول بدعية. ومع ذلك، فإن الإمام علي "عليه السلام" قال لهم قولته المشهورة: "لكم علينا ثلاث: ألا نمنعكم مساجد الله، ولا نحرمكم من الفيء ما دامت أيديكم في أيدينا، ولا نبدأكم بقتال" (Kurdiu, 2018). وعلى ذلك، فإن محاصرة وتضييق مساحة الخطاب الإسلامي المتطرف تجاه مسألة التعددية الحزبية تستلزم التأكيد على أن الإسلام هو دين الوسطية والاعتدال، وأنه يقبل الآخر ويؤكد على نقاط الالتقاء مع الآخرين، وينبذ كل أشكال التعصب والفرقة ومصادرة الآراء ووجهات النظر المختلفة.

الخاتمة

يتضح ممّا تقدم من هذه الدراسة، أنه يمكننا الخروج ببعض الاستنتاجات والخلاصات، أهمها:

أولا: الاستنتاجات

1. إنّ التطرف هو تجاوز لحد الاعتدال، وعدم تقبل ثقافة الآخر، أو دينه ، أو نهجه السياسي. وهو أيضاً نتاج لأسباب متعددة، كالجهل بالنصوص، والانغلاق الفكري، والافتقار إلى مرجعيات موثوقة، وغياب دور الأسرة ومؤسسات الدولة الفاعلة. واتضح كذلك أن للتطرف آثاراً خطيرة، من بينها أنه يجر العلاقات الاجتماعية إلى أوضاع بالية لا تلائم روح العصر ومتطلباته المتجددة، كما أنه يؤدي دوراً في زعزعة الأمن، وانتشار الرعب، والخوف والفوضى.
2. تبين أيضاً من ثنايا هذه الدراسة أن التعددية الحزبية تعني مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحق تلك القوى في التعايش وحرية التعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي. كما اتضح أن التعددية السياسية هي إحدى الشروط اللازمة لبلوغ الديمقراطية وتجسدها على أرض الواقع.
3. تبين كذلك من هذه الدراسة أن الخطاب الإسلامي المتطرف، وبحكم دوغمائيته، أو جموده وتزمته الفكري، يرى أن التعددية الحزبية غير مشروعة وتتنافى مع أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، وهي تجافي فكرة وحدة الأمة في الإسلام وتهدد نظامه بالفتنة. كما أن هذا الخطاب يرى أن التعددية السياسية وتكوين الأحزاب نظاماً غربياً يرتبط بالتجربة التاريخية الغربية، ولا يصلح كآلية للنظام السياسي الإسلامي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

ثانيا: المقترحات

1. نرى ضرورة إطلاق الدعوات وبذل الجهود الحثيثة لتوعية الأمة بمخاطر التطرف والتشدد.
2. إنّ جوهر الإسلام هو الوسطية والاعتدال، وهذا ما يستلزم منا جميعاً إبراز هذه السمة الحضارية. فالإسلام في جوهره يقبل الآخر ويؤكد على نقاط الالتقاء مع الآخرين وتعزيزها، وينبذ الفرقة والتعصب. ولذلك، لا بد من اعتماد خطاب ونهج وسطي معتدل يقوم على أساس الملاءمة بين ثوابت الشرع ومتغيرات العصر، وبالشكل الذي يعني بمحصلته تجاوز وجود التعارض بين الآليات الديمقراطية وقيم الإسلام، لأن الأخير لا يمنع تشكيل الأحزاب التي تلتزم بشرع الله، والتي تختلف في أسلوب عملها لمصلحة الأمة، ومساندة الحاكم في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومعارضة له فيما لا نص شرعي فيه، تقويماً لانحرافه وحياده عن النهج القويم.
3. ضرورة تجديد الخطاب الديني، وذلك عبر تنقية التراث من الروايات المشتبه بصحتها وغير المؤكدة. فمن الطبيعي أن يكون كل ما يتناقض مع العقل لا يتفق مع الدين، لأن التفكير والتدبر، وإعمال العقل من أساسيات الدين.

المصادر والمراجع

1. ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت). لسان العرب، ج3، ط1. دار صادر.
2. أبو زيد، نصر حامد. (2007). نقد الخطاب الديني. المركز الثقافي العربي.
3. إبراهيم، شعلان عبد القادر. (2007). التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بغداد، كلية أصول الدين.
4. إبراهيم، سعد الدين. (1989). ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي. منتدى الفكر العربي.
5. الأسدي، مختار. (2011). إشكالية الحكم الديني. دار الانتشار.
6. الكاتب، أحمد. (2007). المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور: الإمام محمد الشيرازي نموذجاً. الدار العربية للعلوم ناشرون.
7. الخزعلي، أمل هندي. (2022). التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر: إشكاليات وقضايا (الطبعة الأولى). مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي.
8. الحسناوي، عبد السلام شهيد. (2020). جدل الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. مجلة العلوم السياسية.
9. الحقيل، سليمان. (2000). حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب. دار الحميضي للنشر.
10. الشريفي، لقاء شاكر. (2019). التطرف وانعكاساته الاجتماعية في بغداد. مجلة التراث العربي.
11. العارضي، إحسان. (2013). جدل الحداثة وما بعد الحداثة في الفكر الإسلامي المعاصر. مركز الفكر الإسلامي المعاصر.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250001

12. العبيدي، سعدي صالح. (2008). التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
13. عبد الأمير، (2025). [يُرجى التحقق من الاسم الكامل والمصدر].
14. عبد الحميد، نبيل. (1999). الفكر الفلسفي العربي المعاصر. بيت الحكمة.
15. عبد الله، ديمة، و إبراهيم، سعاد. (2025). مفهوم التطرف: الأسباب والنتائج. المجلة السياسية الدولية.
16. عبد المجيد، وحيد. (1990). الديمقراطية في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي.
17. بحر العلوم، محمد. (2003). آفاق حضارية في النظرية السياسية في الإسلام. دار الزهراء.
18. بلفريز، عبد الإله. (2004). الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية.
19. باروت، محمد جمال. (1994). أيثرب الجديدة لحركات الإسلامية الراهنة. رياض الريس للكتاب.
20. الهاشمي، طارق. (1990). الأحزاب السياسية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
21. المحمدي، حسنين. (2006). التطرف والاجتهاد: المشكلة والحلول (الطبعة 1).
22. الموصلي، أحمد. (2007). جدليات الشورى والديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي. مركز دراسات الوحدة العربية.
23. المعايطة، حمزة. (2020). الإرهاب والتطرف الفكري: المفهوم وسبل المواجهة. المجلة العربية للنشر العلمي.
24. كريم، سعدي. (2006). الإمكانية الديمقراطية بين الواحدية والتعددية في الفكر الإسلامي. مجلة الإسلام والديمقراطية.
25. وزارة الأوقاف المصرية. (2025). التطرف. القاهرة. تم الاسترداد من https://awkafonline.gov.eg/popular
26. Forga.com. (2025). تم الاسترداد من https://www.forga.com
27. Kurdiu. (2018). تم الاسترداد من https://www.kurdiu.org/ku
28. Islamweb. (2025). تم الاسترداد في 20 ديسمبر 2025، من https://www.islamweb.net/ar
29. Marzouk, A. A. A. (2023). Contemporary theoretical implications of the concept of extremism. *Hammurabi Journal for Studies, 12*(46), 331–358. https://hamm-journal.org/index.php/HJS/article/view/314

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0